ISSN: 2437-1041
EISSN:2600 6626

سياسات الأرض في جنوب أفريقيا في ظل الهيمنة البريطانية (1910-1902)

Land Policies in South Africa under British Domination (1902-1910)

د. بدوى رياض عبد السميع
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الدراسات الإفريقية العليا[1]
جامعة القاهرة
Badawy.ryad@cu.edu.eg

تاريخ الارسال 2018-12-31 تاريخ القبول: 2019-05-11 تاريخ النشر: 25/05/2019

مقدمة

تُعد مسألة الأرض فى جنوب أفريقيا من المسائل الحيّة المهمة التى ترهن الإستقرار فيها، وهى شديدة الارتباط بالممارسة العنصرية التى تورط فيها المستوطنون البيض منذ وطئت أقدامهم جنوب أفريقيا. فعلى مدى قرنين من الزمان (من منتصف القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر) استولى الأوروبيون البيض على القسم الأكبر من الأرض فى جنوب أفريقيا، لدرجة أن متوسط الملكية لأحد مزارعيهم كان يزيد على حيازة قبيلة أفريقية بأكملها، حيث دُفعت الأعداد الكثيفة من المزارعين الأفارقة إلى أسوأ الأراضى جودة وأقلها مياهًا. وبعدما كان الأوروبيون يعيشون فى مستوطنات صغيرة يحيط بها الأفارقة من كل جانب، صار الأفارقة يعيشون فى أوطان قبلية منفصلة أحدها على الآخر، بينما سيطر الأوروبيون على مجمل الأرض.

وقد حاولت السياسات الرسمية تشكيل أنظمة ملكية الأرض الأفريقية لحاجات الطبقات المهيمنة. وفى هذا الإطار أُنشئت المعازل الأفريقية كوسيلة لاحتواء مقاومة نزع ملكية الأرض من الأفريقيين أولاً، وكخزانات ومستودعات لليد العاملة الرخيصة ثانيًا. وقد عرفت جنوب أفريقيا سياسات مختلفة بين أقاليمها الأربعة فيما يتعلق بالأرض، حتى وقوع حرب البوير (1899-1902) بين الأفريكانرز وبين البريطانيين، والتى انتهت بانتصار الأخيرون على الأفريكانرز، وقادت وحدات جنوب أفريقيا الأربع صوب الاتحاد الذى تم فى عام 1910 لتصبح إحدى وحدات الكومنولث البريطانى[1].

وبالتالى تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على السياسات التى انتهجتها بريطانيا فيما يتعلق بالأرض الأفريقية، فى الفترة الممتدة من نهاية حرب البوير حتى قيام اتحاد جنوب أفريقيا

[1] معهد البحوث والدراسات الأفريقية سابقًا.

The question of land in South Africa is an important issue that is stabilizing, and is deeply linked to the racist practice in which white settlers have been involved since they stepped South Africa. For two centuries (from the mid-seventeenth to the mid-19th centuries), white Europeans seized the bulk of the land in South Africa, so much so that the average ownership of one of their farmers was more than the possession of an entire African tribe, where the dense numbers of African farmers were pushed to the worst quality land and the least water. After the Europeans lived in small settlements surrounded by Africans on each side, Africans were living in separate tribal homelands, one on the other, while the Europeans dominated the entire land.

Official policies have attempted to shape African land ownership systems for the needs of the dominant classes. In this context, African reserves have been created as a means of containing the resistance to the expropriation of land from Africans firstly and as reservoirs of cheap Labor secondly. South Africa has defined different policies among its four territories with regard to land, until the Boer War (1899-1902) between Africans and the British, which ended with the victory of the latter over Afrikaners, and led the four South African units towards the Union in 1910 to become one British Commonwealth units.

This paper therefore attempts to shed light on the policies that Britain has taken with regard to African land, from the end of the Boer War to that of the South African Union.

الكلمات المفتاحية:

سياسة الارض في جنوب افريقيا، حرب البوير، الهيمنة البريطانية، التميز العنصري.

ISSN: 2437-1041
EISSN:2600 6626

أولاً– أثر حرب البوير على الأرض فى جنوب أفريقيا:

فقد أدى اندلاع حرب البوير في أكتوبر 1899 إلى توقف مفاجئ لاقتصاد جنوب أفريقيا، وخاصة مناجم الذهب في الترنسفال، فانتقل آلاف الوافدين (الأوتلاندرز) إلى المدن الساحلية لناتال والكيب، وفر حوالى 100 ألف عامل أفريقى، كما قَبِل الأفارقة الخدمة في الجيش البريطانى[2]. وقد ترك العديد من البيض مزارعهم ليسيطر عليها السود بنظام المزارعة. وبنهاية الحرب أصبح هذا النظام غير مرغوب فيه. وشكلت مسألة الأرض عبئًا ثقيلاً على السود والبوير معًا، فقد استولى البريطانيون على المزارع مما تسبب في ارتفاع أسعار الأرض، لذا رغب عدد من البيض في بيع أراضيهم لقلة رأس المال المطلوب للزراعة، وتحولت نسبة كبيرة من مستثمرى ناتال الإنجليز لشراء الأرض في الأورانج الحرة. كذلك دمرت الحرب معظم المزارعين Byowners الذين تركوا مزارعهم، كما صار هناك عدد كبير من المزارعين البوير بلا أراضٍ يعودون إليها، فتحركوا نحو المدن[3].

وفى الواقع لم يكن هذا الصراع فقط صراع جمهورية استيطانية محلية بيضاء مع قوة إمبريالية بيضاء أيضا فقط، بل كان أيضا صراعًا اقتصاديًا وقيميًا بين الزراع والصنّاع، بين الاقتصاد المعيشى والرأسمالية العالمية. والمهم فى هذا كله أن الفريسة كانت الأرض الأفريقية والعمالة الأفريقية؛ إذ سرعان ما التأم شمل المستوطنين على المستعَمَرِين[4].

وعشية حرب البوير، عاشت القبائل الوطنية فى كافة أنحاء جنوب أفريقيا إما فى أرض مملوكة للأوروبيين، أو كُدسوا فى معازل كانت مثل الجزر فى محيط من الاستيطان الأوروبى[5]. وقد انتهت حرب البوير إلى الحاجة إلى العامل الأفريقى الذى فر من مناطق البيض نتيجة الحرب، ونشأت الحاجة إلى توطين الأفارقة في مناطق بعيدًا عن قبائلهم. وكانت التأثيرات الاقتصادية لحرب البوير كبيرة على الأفريقيين وعلى البوير، سواء في تدمير المزارع، أو انتشار الأمراض التى أصابت المزارع والحيوانات، ثم في تكلفة الحرب ومحاولة السيطرة على المحصول لسد حاجة القوات البريطانية. وكانت هزيمة البوير فى محاولتهم الحصول على استقلالهم الذاتى والقضاء على الشعوب الأفريقية فى المنطقة، دليلاً على قيام اقتصاد استعمارى فى جنوب أفريقيا متجهًا بكليته نحو تحويل المواد الأولية والأرباح وغيرها من عناصر الإنتاج إلى بلدان الأصل الاستعمارية الرأسمالية[6]. وقد استمرت عملية بيع الأراضى من السود للبيض بلا مشكلات، وانحصرت المشكلة في البيع من الأبيض للأسود أو حتى من الأسود للأسود[7].

ثانيًا- ملامح السياسة البريطانية منذ عام 1902:

لقد كان لدى صنّاع السياسة فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مزيج من خبرة نظام معزل شيبستون فى ناتال، وخبرة قانون جلين جراى الذى تبناه رودس عام 1894 فى الكيب، والخصوصية العنصرية والعرقية لسياسات الترنسفال ودولة الأورانج الحرة، والقانون الإمبريالى للغزو الاستعمارى البريطانى لحكم الأجناس الوطنية. لقد صب هذا كله فى ابتكار سياسة عامة لحقوق الأرض فى جنوب أفريقيا[8]. فى ذلك الوقت أيضا حطّم المستوطنون البيض فى كل مكان تقريبًا التجمعات القبلية والنظام العشائرى الذى كان موجودًا قبل ذلك بالاستيلاء على الأرض وفق القاعدتين اللتين قام عليهما النظام القبلى؛ وهما الأرض المشاعية، والزعماء كأوصياء على تلك الأرض[9].

لقد استهدفت السياسة البريطانية بعد حرب البوير، تحطيم طبقة الملاك الأفريقيين. فحتى نهاية القرن التاسع عشر، لم تكن هناك تشريعات تحرم الأفريقيين من شراء الأرض في ناتال أو الكيب أو الترنسفال. وفى عام 1903 اتُخذت خطوات لمنع الأفريقيين من شراء مزيد من الأرض. ففُرضت الضرائب العالية على المستأجرين واضعى اليد فى أراضى التاج أو الأراضى الخاصة. وأخيرًا فُرضت ضريبة الرأس على كل الذكور الأفريقيين. وفى مجابهة هذه السلسلة من الإجراءات التى هدفت إلى تدمير الاستقلال الاقتصادى الأفريقى، رفض الكثير منهم دفع الضريبة الجديدة. عندئذ أدى السلوك الطائش للشرطة إلى اضطراب قُتل فيه شرطيان من البيض. وأثارت هذه الحادثة الخوف لدى البيض فى ناتال من قيام الأفريقيين بانتفاضة جماعية. وبالتالى صمموا على سحق كل مقاومة قبل أن تنتشر، فأُعلنت الأحكام العرفية وتم التعامل مع كل إشارات المعارضة للضريبة بلا رحمة. وكان هذا السلوك الشرس للسلطات مسئولاً بشكل كبير عن إثارة ثورة الباماباتا بشكل واسع[10].

أما في مستعمرة نهر الأورانج فقد حُرم الأفارقة من هذا الحق، وتحددت ملكيتهم بناء على قدرتهم على الشراء. وقد حدث التحول في السياسة البريطانية خلال الحرب، حيث رفع فقراء البيض وطبقة غير الملاك من الأفريكانرز السلاح في وجه أقربائهم، أملاً في الحصول على الأراضى. وكان إحراق البريطانيين للمزارع والحيوانات قد نقل ملاك الأرض البيض من حالة اليسر إلى حالة الفقر، وأفلس الكثير من المزارعين البوير، لذا كان السوق مفتوحًا أمام الأفارقة لشراء الأرض، وازداد ملاك الأرض منهم عددًا[11]. وقد أبدى الأفريقيون في تلك المزارع التى شغلوها، الكثير من النشاط الاقتصادى، خصوصًا في تلك المناطق التى لم تُطبق فيها "سياسة الأرض المحروقة Scorched Earth Policy"، وكان نجاحهم الزراعى مخيفًا، من وجهة نظر

البيض، لأنه إذا استمر سينسحب الوطنيون تدريجيًا من الصناعة وسيكونون منافسين أقوياء للمزراعين البيض، وبالتالى كان لابد من تجنب السلطة البريطانية لهذا الوضع[12].

على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن اشترت الأراضى وملكتها لغير الملاك من الأفريكانرز، وتشددت في منع الأفارقة من ملكية وشراء الأرض، وقصرت تلك العملية على البيض. وقد شدد الجنرال بوثا في شهادته أمام لجنة عمل الترنسفال(TLC)، "على أن الحكومة لا يجب أن تسمح بوجود مراكز زراعية كبيرة للكافيرز، تسمح لهم بالتجمع والاحتشاد" قرب مناطق البيض، وبالتالى كان معارضًا لشغل الأفارقة المزارع وزعم أن وضع اليد لا يستهدف الإضرار بالمزارع البيضاء المحيطة فقط، بل إنه قد يضر الوطنى نفسه، لأنه عندما يحتشد الأفارقة معًا، فإنه لن يأتى منهم شيء جيد[13]. ولم يكن المجتمع الأفريقى ليقبل بهذا الوضع، فكونت الكنائس المستقلة شركات مساهمة وحاولت شراء الأرض لنفسها، ولكن قوبل هذا بالرفض من جانب البيض. وبالتالى فإن كسر طبقة الملاك الأفريقيين كان الخطوة الأولى من جانب السياسة البريطانية لصالح الفقراء البيض المتضررين من الحرب من جانب، وانحيازًا لكبار الملاك البيض المتضررين من نظام المزارعة من جانب آخر[14].

أما بالنسبة لنظام **المزارعة أو المشاركة بالمحصول Sharecropping**، حيث كانت كثير من القبائل تقيم على أراضى البيض وتعمل بهذا النظام أو تعمل كعمالة مستأجرة، وبالتالى استهدفت السياسة البريطانية نظام المزارعة بغرض تحويلهم –أي المزارعين الأفارقة أو القبائل الأفريقية– إلى عمال، ولعل ذلك يدل على أن العمالة الأفريقية الرخيصة كانت هدفًا للسياسة البريطانية في أى سياسة تتعلق بالأرض. وقد بقى نظام المزارعة والاستئجار ووضع اليد لا يرضى طموحات الملاك البيض، فقد آمنوا بأن بقاء مثل هذه الأنظمة سيؤثر على مستقبل البيض في جنوب أفريقيا، لذا لم يكن غريبًا أن تصبح مسألة الأرض مسألة تشريعية مهمة بعد حرب البوير. ففى الكيب كان لا يمكن تأسيس أى موقع دون ترخيص يحدد سنويا برسوم يدفعها المستأجر الأفريقى. وفى الترنسفال لم يكن هناك إلا خمس عائلات سُمح لها بالإقامة على أساس الملكية الفردية، وقد تم تغيير ذلك بعد حرب البوير حيث أصبحت مسألة الأرض أكثر أهمية[15].

وقد سُميت فترة ما بعد حرب البوير بفترة "**إعادة البناء**"[16]، فقد تبنى اللورد ميلنر[17] Lord Milner برنامجًا سياسيًا واجتماعيًا لإعادة بناء وتطوير الأرياف بعد حرب البوير، بهدف مساعدة المزارعين والفلاحين البيض[18]، خاصة الأفريكانرز، وطرد المستأجرين السود من الأرياف البيضاء، وإنهاء العلاقات القديمة وبناء علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة على أساس الأرض[19]. على أن عمل إعادة البناء لم يكن محصورًا فى البوير، فقد كان من الضرورى

لمشروع ميلنر أن يحطم للأبد الاستثناء والعزلة البويرية القديمة التى كان نظام كروجر قد أنشأ نفسه فيها، وبالتالى كان لابد من دفع دماء بريطانية جديدة فى المستعمرات الجديدة، وأن يُوضع مشروع شامل لاستيطان الأرض من قبل المستعمرين البريطانيين وأن يتم تحقيقه جزئيًا. لذا، طلب ميلنر عائلات جيدة من انجلترا، وتم تشجيع الرجال والنساء على السواء للخروج، على أمل أن تتوطن هذه المجموعات المبعثرة من المزارعين فى الترنسفال وتلعب دورها فى تقليل حدة الشعور العرقى البويرى القديم[20].

ويشير ألستر سباركس Allister Sparks إلى أن حرب البوير وبرنامج ملينر لإعادة البناء مثّلت محاولة من قبل بريطانيا لتحطيم القومية الأفريكانرية فى دولتها الناشئة. ويبدو أنها قد نجحت بعد توقيع معاهدة فرينجينج عام 1902. فقد هزمت الجمهوريتان البويريتان، وتحولت الأرض إلى خراب، وبدأ ميلنر فى إعادة هيكلتهما حسب الخطط البريطانية[21]. وبالتالى لم يكن ميلنر معنيًا بشكل أولى بمصالحة وترضية الأعداء السابقين، بل أراد بالأحرى أن يبقى المجتمعات البويرية هادئة، ريثما يستطيع أن يوجه السكان البريطانيين المتفوقين عدديًا، والذين سيبقيهم تحت المراقبة الدائمة. أيضا كان لابد أن يُطور صناعة التعدين لتمويل برنامج استيطان الأرض وتحفيز الهجرة البريطانية بشكل أكبر[22].

وقد أصبح مصطلح "مناطق الوطنيين Native Areas" معروفًا منذ الاهتمام بمسألة الأرض وشغلها. وارتفع بين الأفارقة مشاعر معادية للبيض والمسيحيين خوفًا من فقدان الأرض، وذلك حتى صدور قانون الأرض لعام 1913، وتصاعدت المسألة الوطنية[23] Native Question، والتى كان جوهرها مسألة الأرض.

وقد تدخلت الدولة لصالح المزارعين البيض، وذلك بتبنيها مبادرة التنمية الريفية الرئيسية فى مطلع القرن العشرين وهى "**مشروع ميلنر لاستيطان الأرض**" The Milner Land Settlement Scheme، الذى انطلق فى عام 1902، وكان يمثل بحق تدخلاً إمبرياليًا مهمًا فى إعادة البناء ورسملة (أى تحولها إلى الرأسمالية) الزراعة البيضاء فى جنوب أفريقيا. فقصد المشروع إلى أن يوطن فى المستعمرتين الجديدتين؛ الترنسفال ودولة الأورانج الحرة، جنود الاحتياط البريطانيين السابقين British stock ex-soldiers. وكان **الهدف الاقتصادى** للمشروع هو إدخال عنصر زراعة متقدم إلى الريف المتخلف، الذى دمرته الحرب بشكل كبير. أما **هدفه السياسى**، فهو إضعاف، أو على الأقل تخفيف، التأثير الهولندى فى المقاطعات الريفية، وتعزيز العلاقات بين البوير والبريطانيين[24]. وبالتالى جعلت الحكومة الأرض متاحة لأولئك الجنود الذين أُعدوا لمحاولة مد يدهم للزراعة فى الهايفيلد فى جنوب أفريقيا[25].

لقد تحول المستوطنون إلى طلب المساعدة من الدولة، فأصبحت فرصهم للنجاح أفضل كثيرًا. ويشير كولن موراى إلى أن: "نجاح مشروع استيطان الأرض يُنسب فى قدر كبير منه إلى دعم الدولة المتعمد والمستمر والمنظم جيدًا. كانت الدولة نفسها مصدر الائتمان نقدًا ونوعًا، المستمد من القرض الإمبراطورى الكبير. أيضا تدخلت الدولة بشكل مباشر للتغلب على المشكلات الدائمة لتعذر الوصول إلى الأسواق ووسائل التخزين، الدورات الموسمية من الإغراق والمجاعة وتقلبات السعر العنيفة"[26]. ويبدو فى الحقيقة، تراث ميلنر طويل المدى كان إفسادًا للعلاقات الإنجليزية الجنوب أفريقية لحوالى نصف قرن من الزمان[27].

يمثل العقد الأول من القرن العشرين مرحلة حرجة لمستوطنى مشروع ميلنر، ولغيرهم من ملاك الأرض البيض الذين سعوا للخروج من دمار حرب جنوب أفريقيا. فمن جهة، اعتمد المستوطنون على دولة متعاطفة معهم للدفاع عن مشاريعهم الهشة ولمّ شملها. ومن جهة أخرى، اعتمد ملاك الأرض على إجراء تعاقدات مشاركة فى المحصول مع السود من المستأجرين الذين أبقوا على مواردهم من الماشية والأدوات الزراعية. غير أن هذه العلاقة تنم عن عدالة منقوصة من حيث تعارض ضرورة التعاون بين الطرفين مع ما يجرى على أرض الحياة من علاقات بين السود والبيض، فأضحت خاضعة لضغوط ناجمة عن دعم الدولة للزراعة البيضاء والتى تجلت فى قانون الأرض لعام 1913، وأضعفت قدرة السود من المشاركين فى المحصول على التفاوض[28].

ولم يكن أمام الوطنيين الأفارقة في ظل هذه الأوضاع سوى المطالبة بمزيد من الأراضى، بينما طالب الرأسماليون بضرورة تدخل الحكومة لتوفير الأيدى العاملة الرخيصة، بحجة تنمية البلاد بعد سنوات الحرب[29]. كل ذلك كان يدفع في اتجاه تشكيل لجنة الشئون الوطنية في عام 1903، والتى ركزت على مسألة الأرض باعتبارها محور مشكلة الوطنيين.

ثالثًا- لجنة الشئون الوطنية (1903-1905):

كانت المحاولة الأولى للتعامل مع المسألة الوطنية على مستوى جنوب أفريقيا قد قدمتها لجنة الشئون الوطنية[30]. فقد غدت كل المجتمعات في جنوب أفريقيا تضج بالشكوى من موضوع واحد، هو موضوع الأرض، وإن اختلف مضمون الشكوى لدى تلك المجتمعات حسب المناطق. فالبعض لا يرضيهم ما تحصلوا عليه من أراضٍ، وآخرون لا يرضيهم منافسة الأفريقيين لهم في الإنتاج، وفريق ثالث لا يرضى عن النظم السائدة في حيازة الأرض. لذا، كانت هناك حاجة ماسة لتشكيل لجنة لتقييم مسألة الأرض برمتها، علمًا بأنه في ذات الوقت الذى تشكلت فيه اللجنة، كانت هيئة استيطان الأراضي Land Settlement الخاصة بالبيض

تؤدى دورها بدعم ومساندة السلطات الحكومية البيضاء والبرلمان البريطانى, وقد أدت هذه الهيئة دورًا كبيرًا في انتزاع الأرض من الأفريقيين وإحلال البيض محلهم[31].

وبناءً على خطة اللورد ميلنر، شُكلت لجنة الشئون الوطنية لجنوب أفريقيا South African Native Affairs Commission، والتى يُشار إليها اختصارًا بـ (SANAC)، في مؤتمر حكومى فى مارس عام 1903[32]، وذلك بغرض الوصول لفهم مشترك واتفاق حول المسألة الأفريقية، برئاسة سكرتير الشئون الوطنية في الترنسفال، السير جودفرى لاجدن[33] Sir Godfrey Lagden، وكان كل أعضائها تقريبا من الناطقين بالإنجليزية من الذين يمثلون الآراء التقدمية بشأن الوطنيين، حتى وُصفوا من قبل برلمان الكيب بأنهم "مؤيدو الرجال الوطنيين"[34]. وقد جاء في قرار تشكيل اللجنة أنه: "من المرغوب فيه، من وجهة نظر اتحاد مستعمرات جنوب أفريقيا القادم، أن تُشكل لجنة لجنوب أفريقيا لجمع معلومات دقيقة عن شئون معينة ذات صلة بالوطنيين والشئون الوطنية، لكى تصل إلى فهم مشترك حول قضايا السياسة الوطنية"[35]. وقد ركزت اهتمامها على مسائل العمالة وملكية الوطنيين للأرض أكثر من مسائل الحقوق السياسية، ولما عارض البيض محاولتها منح الأفارقة حقوقًا سياسية بسيطة، استدارت إلى معالجة مسألة الاستغلال الأمثل للجموع الأفريقية على الصعيد الاقتصادى لصالح البيض[36].

وقد كان المبدأ الأساسى الذى تبنته اللجنة هو الفصل Segregation فى ملكية الأراضى بين البيض والسود، لذا حثت اللجنة على تخصيص مساحات من الأرض للاستغلال الأفريقى بشكل خاص[37]. وناقشت اللجنة مشكلة العمالة وقدمت سلسلة من الاقتراحات قصدت إلى تحسين الإمداد المحلى بضبط الأفريقيين النزلاء فى المزارع إلا كعمال مزارع، بفرض الإيجارات على أولئك الذين يعيشون فى أراضى التاج، وفرض التنظيمات والتعليمات البلدية ضد التشرد[38]. وقد صرح ميريمان[39] J. X. Meriman، بأن الغرض الأساسى هو قيادة الأفارقة بأى شكل نحو خدمة الرجل الأبيض، في المزارع كان أم في مناجم المدن[40]، وهو ما يؤكد الغرض الأول للجنة الشئون الوطنية. كما أشار بيرتن إلى أن لاجدن سيحاول أن يثير العمالة المهاجرة بالسعى لخلق ظروف مشابهة لتلك الموجودة في باسوتولاند؛ أى نقص الأرض a shortage of land. فقد كان الوضع الاقتصادى بحلول عام 1903 مخيفًا، وأشارت لجنة عمل الترنسفال (TLC)، إلى أن هناك عجزًا في اليد العاملة الأفريقية وصل إلى حوالى 129.000 عاملاً، ومن ثم حظي هذا الأمر بانتباه لجنة الشئون الوطنية[41].

وقد انتهت اللجنة في عام 1905من وضع تقريرها وقدمته للحكومة، التى لم تتخذ أية خطوات مباشرة لتنفيذ توصيات اللجنة، إلا أن التقرير أدى للإسراع في التقدم باتجاه الاتحاد،

ISSN: 2437-1041
EISSN:2600 6626

بتأكيده على ضرورة وجود حركة أو موقف موحد تجاه الشئون الوطنية، وهى الفكرة التى تلخصت في ضرورة إقامة دولة واحدة بيضاء في مواجهة الأفارقة[42].

فقد كان الاتجاه القوى بين المستعمرات الأربع بعد انتهاء حرب البوير هو أن واحدة منها لن تستطيع بمفردها السيطرة على مشاكلها الوطنية دون تعاون مع الأخريات، وبخاصة بعد التمرد الوطنى فى ناتال. ومالت المستعمرات الأربع بالتالى إلى منع اختلاط المعازل الوطنية بملكيات الأوروبيين للأرض، وأن تُنقل معازل الأفارقة قرب مراكز العمل، وأن يُعهد لنواب بيض بتمثيل الأفارقة فى البرلمان الاتحادى، طبقًا للحقوق السياسية المعمول بها فى المناطق الوطنية فى مستعمرة الرأس[43].

وقد حذر بيرتن، أن أهمية لجنة الشئون الوطنية، لا يجب أن يقلل، قبل الاتحاد وبعده، من تقدير تقريرها المستمر ليكون مستشارًا في صياغة التعليمات التى قُصد بها أن تُستعمل لإبقاء الأفارقة حيث هم، في موقع الوضاعة "كقاطعى خشب وساحبى ماء". ومن ثم، لم يعد لقول رودس المأثور عن "حقوق متساوية لكل الرجال المتحضرين"، مكان في جنوب أفريقيا بعد أن قدمت لجنة الشئون الوطنية تقريرها في أبريل من عام 1905[44].

وقد أدت سياسات الحكومة بعد صدور توصيات اللجنة إلى جلب مزيد من الفلاحين الأفارقة إلى مزارع البيض، وتعددت بين العمال الأفارقة وأصحاب المزارع. وتُعد توصيات لجنة الشئون الوطنية هى الوريث الأساسى لقانون جلين جراى، وهى المقدمة لقانون الأراضى الوطنية في عام 1913[45]. **أما عن أهم توصيات اللجنة**، فتتمثل في الآتى:

- أوصى تقرير اللجنة بتحديد الأرض وأن يصبح مبدأ الفصل الإقليمى[46] قاعدة السياسة الوطنية Native Policy في جنوب أفريقيا، وبالتالى الفصل الإقليمى بين الأجناس في سياسة شغل الأرض والملكية على أسس ثابتة، وتأسيس كيانات منفصلة للأصوات الأفريقية، وأن يتم فصل الأراضى الأفريقية عن الأراضى البيضاء، وأن تنشأ مدن للرجل الأبيض[47].
- يُعد وضع اليد غير المقيد للوطنيين على المزارع الخاصة، سواء كمستأجرين أو بأية طريقة أخرى، شرٌ، فيجب أن يتم تبنى مبادئ أو قواعد قانون الكيب لعام 1899، للتعامل معه[48].
- أنه، لمصلحة كل من الأوروبيين والوطنيين، يجب تحديد وتقييد شراء الوطنيين للأرض بمناطق معينة، تُعرّف بقانون تشريعى[49]. ومن ثم تحديد الأراضى التى سوف يشتريها الأفارقة في المستقبل في المعازل، وإدانة المستأجرين الذين يعيشون في مزارع مملوكة

للبيض، ووضع مساحات كبيرة من أرض الدولة للاستخدام المكثف من جانب كل عنصر سكانى، مع مراعاة العلاقة السياسية القائمة بين الأوروبيين والوطنيين[50].

- لا يجب أن يُسمح بشراء الأرض الذى قد يُؤدى إلى حيازة قبلية، أو مشاعية، أو جماعية للأرض من قِبل الوطنيين. كما أنه مهما كانت المبادئ والقواعد التى تحكم وتوجه مسألة شراء الوطنيين للأرض، فيجب أن تُطبق على حد سواء على تأجير الوطنيين للأرض[51].

وبناءً عليه طالبت اللجنة في تقريرها بوضع شكل مميز للنظام الانتخابى في جنوب أفريقيا، والذى يمثل غير البيض في كل المستعمرات بما فيها الكيب، حيث كان نظام الانتخاب في الكيب يعتمد على الملكية وكان يحق لهم التصويت في الانتخابات واختيار ممثلين لهم من البيض فقط، وذلك حتى لا يكون الصوت الوطنى المنظم حاسمًا في أى صراع انتخابى بين الأحزاب السياسية، في حالة زيادة أعداد المصوتين الأفارقة بما يمكنهم من التصويت ضد الأوروبيين، ومن هنا قررت اللجنة ألا يصوت أى أفريقى لأى عضو أو مرشح، والأوروبى فقط هو الذى له حق التصويت[52].

وتشير معظم الدراسات إلى أن توصيات لجنة الشئون الوطنية (1903–1905) كانت أساسًا ومقدمة لقانون الأرض لعام 1913، خاصة وأنها ركزت على ضرورة تطبيق عملية فصل الأراضى، وأن القانون هو الذى أعطى الشكل القانونى لتلك التوصيات[53]. كما تسبب تقرير اللجنة في ضرورة التفكير في الحاجة إلى سياسة وطنية موحدة لجنوب أفريقيا، وقرع جذور النظام المزدوج في الكيب. فليس من المستنكر أن السياسة الوطنية استُخدمت "كمُحكّم أو فيصل في الصراعات الانتخابية بين الأحزاب السياسية". وقد رأى البعض في هذا التقرير، أنه خلق وضعًا لا يُطاق، وأثر في الفكر السياسى والممارسة السياسية في كافة أنحاء البلاد. وبفضل هذا التقرير، بلغت الحركة الداعية للعزل العنصرى أوجها في تمرير قانون عام 1936 الخاص بالوطنيين، بعد هذا التقرير بثلاثين سنة[54]. كما يعتبر تقرير اللجنة أول وثيقة رسمية جنوب أفريقية لتشريع تقسيم الأرض والمواطنة، والذى أصبح سمة الدولة فى القرن العشرين[55].

وقد كان لتوصيات تلك اللجنة عام 1905، أثر كبير على أوضاع الوطنيين الأفارقة اقتصاديًا واجتماعيًا، إلا أنه ربما كانت أهم نتيجة هى تأسيس طبقة جديدة من الأفارقة أو بمعنى أكثر دقة مجتمعات جديدة عُرفت باسم "مجتمعات عمال المزارع Farm Labour Communities".

لقد كانت السياسات الحكومية تجاه مسألة الأراضي الوطنية هي السبب الرئيس لظهور وتطور هذه المجتمعات، فقد أصبح هناك أكثر من نمط لمجتمعات الريف الأفريقية في المزارع الخاصة بالبيض، فظهرت أنماط عدة من أنماط العمل الأفريقي[56]، على النحو التالي:

- **عمال مُستأجِرون**، وهم سكان مؤقتين في مزارع الأوروبيين يأتون من المعازل القريبة والمتاخمة لهذه المزارع، يستأجرون مساحات من الأراضي ويدفعون المقابل لأصحابها. وهذه الفئة قليلة العدد.
- **عمال مُستأجَرون**، يعملون لفترات تتراوح بين 90 إلى 180 يومًا في السنة، وقد ازداد الطلب على هذه الفئة من العمال. وفي هذه الحالة كان على المزارع الأفريقي الحصول على تصريح أو شهادة بأنه لا يعمل في مزرعة أخرى. وفي حالات كثيرة كانت عقود العمل الخاصة بعمال المزارع تمتد لأكثر من مائة وثمانين يومًا، إلا أنه كان يجب أن يحصلوا على توقيع المفوض المسئول عن الوطنيين بذلك. وفي كافة الأحوال كانت هذه الفئة هي الأكثر تفضيلاً وطلبًا من أصحاب المزارع البيض، خاصة الذين غادروا الريف وذهبوا ليعيشوا في المدن.
- **العمالة الدائمة Full Time Workers**، وهم يعيشون في مزارع الأوروبيين، وتتمركز هذه الفئة في المزارع المنتجة للألبان والقريبة من مراكز أسواق الحضر الكبيرة في ديربان وبيترماريتزبرج، وغيرها.
- **عمالة موسمية أو غير منتظمة**، كانت غالبية هذه الفئة من النساء، خاصة اللاتي رحل أزواجهن إلى مزارع أو مناجم أو مدن البيض بحثًا عن فرصة عمل، وحينئذ تخرج المرأة للعمل في محاولة لزيادة دخل الأسرة في المعزل بالاستئجار. يأتين يوميًا من المعازل، التي كانت في الغالب قريبة من المزارع، ويعمل معظمهن في مواسم حقول الذرة وقصب السكر.
- **واضعو اليد Squatters**، كانوا يعيشون في أراض لا يملكونها خارج المعازل أو المناطق المتاخمة لها، إلا أنهم لا يلتزمون مقابل ذلك لا بخدمة لفترات معينة ولا بدفع إيجار لأصحابها، بل يدفعون تعويضًا ماديًا لصاحب الأرض، وأحيانا ما كان يتم استخدامهم كمزارعين لفترات قصيرة. وفي كافة الأوضاع فضل الكثيرون من العمال الوطنيين في المزارع أن ينتموا إلى هذه الفئة.

لقد كانت سياسات الأراضي محورًا مهمًا لسياسات الفصل العنصري التي عملت على خلق خريطة جغرافية جديدة لجنوب أفريقيا، لتقسيم البلاد إلى دولة بيضاء ودويلات أفريقية مجاورة

لها، على ألا يكون هناك اتصال بين الطرفين، إلا بغرض خدمة الطرف الثانى (الأفريقى) للطرف الأول (البيض).

أما عن **رد الفعل الأفريقى** تجاه لجنة الشئون الوطنية وتوصياتها، فمنذ تشكلت اللجنة ظهرت الزعامات الأفريقية بمظهر متماسك، حين طالبت جميعا، بغض النظر عن قبائلها، وولاءاتها، واهتماماتها المحلية، بالمساواة في الحقوق الانتخابية، دون اعتبار لمسألة لون البشرة أو اختلاف الجنس[57]. كذلك، تظلم الأفريقيون من تقرير اللجنة، وبعثوا بعريضة للملك ادوارد السابع، أشاروا فيها إلى منعهم من شراء الأرض في الترنسفال. كما أرسل مؤتمر أفارقة الأورانج الحرة عريضة للملك ادوارد أيضا في عام 1906، أشاروا فيها إلى إجبار البيض لهم على إخلاء مساكنهم في بليموفنتين، ورفض الجنرال مايور Mayor مقابلتهم، وأن المحكمة العليا قد أمرت بطردهم. أيضا أرسل المؤتمر الوطنى لناتال عريضة لوزير المستعمرات في عام 1908، بخصوص الشئون الوطنية، ومنها مسألة الأرض، حيث كانوا يرغبون في تشكيل وإدارة الأرض الوطنية. وقد عُقد اجتماع للوطنيين عبر جنوب أفريقيا في مارس 1909، عبروا فيه عن ولائهم للإمبراطورية البريطانية، وأقر الميثاق الوطنى الذى تمسكوا به بالحقوق الوطنية التى تمتعوا بها طوال الخمسين سنة السابقة في مستعمرة الكيب، وبطبيعة الحال كانت مسألة الأرض على رأس هذه الحقوق[58].

وقد أعقب تدهور لجنة الشئون الوطنية، تزايد مخاوف الوطنيين في كل المستعمرات من أن لا تستطيع بريطانيا قيادة الاتحاد المنشود صوب مبادئ المساواة والعدالة. وكانت مخاوف الوطنيين في مستعمرة الرأس أكثر من مخاوف الآخرين، فلديهم حق مبدئى كانوا يخشون أن يُلغى، وإن كان المتمتعون بالحقوق السياسية قلة قليلة من عدد الناخبين[59].

على أية حال، شهدت الفترة التى أعقبت صدور تقرير لجنة الشئون الوطنية، استمرار الأفارقة في مقاومة ضغوط المزارعين البيض وهيئة استيطان الأراضى، ونجحوا في فرض سيطرتهم على الملاك البيض من خلال استمرار نظام المزارعة، ووضع اليد، والاستئجار، فضلا عن استمرار طبقة الملاك في عملية شراء الأرض، وبالتالى كان لابد من زيادة الضغوط ودفع الأمور باتجاه تشريع جديد يحكم مسألة الأرض.

ويشير كيجان إلى أن السنوات الست التى أدت إلى عام 1913، شكلت فترة أخرى من الازدهار المالى والتوسع الإنتاجى فى الزراعة، وفترة من التقسيم السريع للأرض، ومن تدخل لم يسبق له مثيل من جانب الدولة لترقية الزراعة البيضاء؛ خصوصًا أنها كانت فترة من الأزمة فى إمداد العمالة وفى علاقات الإنتاج، عندما وصل الهياج والعمل المنسق ضد الفلاحين السود المستقلين المستأجرين إلى درجة الحمى والانفعال. لقد كان تدخل الدولة فى شروط النقل

وتسهيلات التسويق، فى رأس المال والإقراض، وتقنيات الإنتاج خلال العقد التالى لحرب البوير، شرطًا ضروريًا مسبقًا لتقدم الزراعة الرأسمالية البيضاء[60].

الخاتمة

وهكذا يمكن القول إن جنوب أفريقيا قبل الاتحاد عرفت استعمارًا استيطانيًا لا يختلف عن ذلك الذى تُعانى منه فلسطين منذ ما يزيد على نصف قرن، وعرفت أيضا استعمارًا إمبرياليًا عالميًا لا يختلف كثيرًا عما تقوم به الولايات المتحدة اليوم فى كثير من بقاع الأرض. وكان الاختلاف بين الاستعمار الاستيطانى البويرى والاستعمار البريطانى الإمبريالى فى أسلوب وطريقة اضطهاد الإنسان الأفريقى فى أرضه وامتصاص موارده، على نحو جعل الإنسان الأفريقى كلاً مباحًا لكليهما. وقد صار للأوروبيين فى جنوب أفريقيا قبل الاتحاد أربع وحدات سياسية، حاولت بريطانيا توحيدها تحت هيمنتها وخاضت من أجل ذلك حربًا فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين هى حرب البوير، وقد تم لها ما أرادت وقام الاتحاد فى عام 1910، ليزداد الاستيطان الأبيض إمعانًا فى مصادرة الأرض الأفريقية وتقنين ما تم مصادرته والاستيلاء عليه فى القرن التاسع عشر وما قبله وتحويل الإنسان الأفريقى إلى عامل بل بالأحرى عبد فى أرضه.

هوامش البحث:

(1) لمزيد من التفاصيل حول السياسات المتعلقة بالأرض فى الجمهوريات البويرية والمستعمرات البريطانية فى جنوب أفريقيا قبل حرب البوير، **انظر**: بدوى رياض عبد السميع: الأرض والعنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا 1910-1961، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2011، ص ص 42-64.

(2) Nasina, Edward Muntu: An analysis of African Reluctance to Meet the Labour Demands of the Transvaal Colony as Expressed in the Labour Commission of 1903 and the South African Native Affairs Commission, 1903-1905, the Degree of Master of Arts, University of South Africa, 2002, p. 10.

ارتكبت الإمبريالية البريطانية العديد من الأعمال الوحشية فى أفريقيا قبل عام 1899، لكن حرب البوير كانت الأسوأ. وقد أيد الأفارقة القوات البريطانية خلال حرب البوير (1899-1902)، آملين أن تتحسن أوضاعهم فى ظل الحكم البريطانى، إلا أن الواقع كان خلاف ذلك بعد أن تحقق النصر للبريطانيين على البوير. **انظر**:

- Bunting, Brian: the South African Reich, Penguin Books, London, 1959, p. 12.

ولمزيد من التفاصيل حول التطورات التى مرت بها حرب البوير حتى عقد اتفاق الصلح بين البوير والإنجليز فى عام 1902، **انظر**:

-Porter, Andrew: the South African War (1899-1902): Context and Motive Reconsidered, Journal of African History, Vol. 31, No.1, 1990, pp. 43-57.

- السيد فليفل: جمهورية جنوب أفريقيا، 1857-1902، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1980، ص ص280-314.

(3) أحمد عبد الدايم محمد حسين: سياسات الأرض تجاه الأفريقيين فى جنوب أفريقيا (دراسة وثائقية للفترة من 1894 إلى 1910)، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 44، العدد الثانى، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006، ص294.

(4) السيد فليفل: التاريخ الاجتماعى والاقتصادى لجنوب أفريقيا، رحلة الإنسان الأفريقى من العنصرية الأوروبية إلى الهيمنة الأمريكية، 1853-2010، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2011، ص 13.

(5) Walker, Eric A. (General Editor): The Cambridge History of the British Empire, The Cambridge History of the British Empire, Vol. VIII, Cambridge University Press, 1963, p. 845.

(6) و. رودنى: الاقتصاد الاستعمارى، تاريخ أفريقيا العام، المجلد السابع، اليونسكو، بيروت، 1990، ص 342.

(7) Plaatje, Sol. T.: Native Life in South Africa, Before and Since the European War and the Boer Rebellion, Negro Universities Press, New York, 1969, p. 112.

(8) Hassan, Asma: the Problems of Trusteeship in South Africa, in: "Land and Freedom": the 18th Annual Conference of the Australian and New Zealand Law and History Society, 11 July 1999, p. 6.

(9) Halisi, C. R. D.: Dividing Lines: Black Political Thought and the Politics of Liberation in South Africa, the Degree of Ph.D. in Political Sciences, University of California, 1988, p. 95.

(10) Omer-Cooper, J. D.: History of Southern Africa, Second Edition, Heinemann, 1994, p. 153.

كان إخماد ثورة الباماتا مصحوبًا باحتراق كبير للمستوطنات الأفريقية، والاستيلاء على الماشية، بالإضافة إلى الأشكال المتطرفة الأخرى من العقاب. ففضلاً عن قتل حوالى 3000–4000 أفريقيًا، سُجن حوالى سبعة آلاف آخرون، وخضع أربعة آلاف للجلد. وقد مثّل فشل هذه المحاولة الرئيسية الأخيرة للمقاومة المسلحة من النمط التقليدى فى جنوب أفريقيا، هزيمة للجهود الأفريقية للمحافظة على استقلالهم الاقتصادى من طلبات الاقتصاد الرأسمالى الأبيض المهيمن. وبعد هزيمة الثورة زادت أعداد الأفريقيين الذين يعملون فى الترنسفال من ناتال وزولولاند بنسبة 59%. وبحلول عام 1909 قُدّر أن 80% من الذكور البالغين فى زولولاند كانوا بعيدين كعمالة مهاجرة. أنذرت الثورة أيضا الرأى العام الأبيض فى جنوب أفريقيا عامة، وفى ناتال خاصة، إلى الحاجة للوحدة السياسية البيضاء لإبقاء السيطرة على السكان الأفريقيين. لمزيد من التفاصيل، **انظر**:

- Omer-Cooper, J. D.: Op., Cit., p. 154.

(11) أحمد عبد الدايم محمد حسين: الفقر والمرض في المجتمع الأفريقى تحت الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا، 1948–1976، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص13.

(12) Bundy, Colin: the Rise and Fall of the South African Peasantry, Op., Cit., p.365.

(13) Nasina, Edward Muntu: Op. Cit., p. 64.

(14) أحمد عبد الدايم محمد حسين: الفقر والمرض، المرجع السابق، ص 13.

(15) أحمد عبد الدايم محمد حسين: سياسات الأرض تجاه الأفريقيين فى جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص297–298.

(16) Denoon, D. J. N.: the Transvaal Labour Crisis, 1901-1906, the Journal of African History, Vol. 8, No. 3, 1967, p. 841.

(17) **اللورد ميلنر**: كان رجلاً صارمًا وذا خبرة واسعة فى النواحى الإدارية، خدم فى مصر لفترة، وكان ممن أُطلق عليهم لفظ "بناة الإمبراطورية". اعتبره البوير عميلاً لتشمبرلين ورودس، اللّذَين أرسلاه ليبحث لهما عن معركة تبرر فرض السيادة البريطانية. كان ميلنر رمزًا إمبرياليا مؤمنًا بدور العنصر البريطانى فى العالم فى قيادة الحضارة الغربية وتمدين الشعوب المتخلفة، وتركز عمله فى دعم السيادة البريطانية بشكل صارم. وُصف ميلنر بأنه الجندى المدنى فى الإمبراطورية البريطانية، جاء حاملاً السيف البريطانى، وأحدث انقلابًا فى أساليب المعالجة البريطانية للخلاف القومى مع الأفريكانريين. **لمزيد من التفاصيل، انظر**: السيد فليفل: التاريخ السياسى والعنصري لمستعمرة رأس الرجاء الصالح، 1853–1910، المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 1998، ص194.

(18) وزّعت الحكومة البريطانية بعد الحرب حوالى 7 مليون جنيهًا ستراينيًا، منحًا مجانية للبريطانيين والمزارعين البوير فى المستعمرتين الداخليتين، وفى عام 1903 جُمع فى انجلترا قرض تطوير مقداره 35 مليون جنيهًا لإعادة البناء والتطوير فى الترنسفال والأورانج. من هذا المبلغ 6.5 مليون للتعويض والتوطين، و13.5 مليون لامتلاك الدولة للسكك الحديدية، وما يزيد على 3 مليون للسيطرة على الدين الموجود، و2.5 مليون لاستيطان الأرض، و8 مليون للأشغال العامة والسكك الحديدية الأخرى. وفى عام 1905 أصدرت الترنسفال قرضًا ثانيًا قدره 5 مليون جنيهًا لتأسيس بنك الأرض وتمويل الأعمال العامة الإضافية. **انظر**:

- Walker, Eric A. (General Editor): The Cambridge History of the British Empire, Vol. VIII, Cambridge University Press, 1963, p. 819.

(19) **حدد ميلنر أهدافه بخصوص إعادة البناء في ثلاثة أمور:**

أولاً– المساواة التامة بين البريطانيين والأفريكانيين، مع العمل على زيادة أعداد الإنجليز إلى الأفريكانيين، لتحقيق أمن ورخاء جنوب أفريقيا، على حد قوله. **ثانيًا**– إدخال الحضارة الغربية بتأثيراتها المختلفة، إلى جموع الأفريكانيين عن طريق نشر اللغة الإنجليزية. فيجب استخدام اللغة الهولندية في تعليم اللغة الإنجليزية، ثم تستخدم اللغة الإنجليزية في تعليم الأفريكانيين كل شئ، ولكن الروح التى يتم تعليم اللغة بها أكثر أهمية. **ثالثًا**– حكم مستعمرتى الترنسفال ونهر الأورانج كمستعمرتى تاج لفترة قصيرة، ريثما يتم السيطرة على الخدمات الكبرى عبر جنوب أفريقيا، مثل السكك الحديدية والجمارك، وريثما يمكن ضمان وجود أغلبية بريطانية، وأخيرًا ريثما يمكن إنهاء عزلة الأفريكانيين، وبمعنى آخر توحيد جنوب أفريقيا، في ظل السيطرة البريطانية. **لمزيد من التفاصيل، انظر:** السيد فليفل: نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا، 1806–1910، الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، 1990، ص ص161–162.

(20) Tilby, A. Wyatt: the English People Overseas, Vol. VI, South Africa 1486-1913, Boston and New York, 1916, p. 574.

بحلول شهر فبراير عام 1903، كان هناك حوالى 4864 بريطانيًا قدموا طلبات من أجل الحصول على أرض فى مستعمرة نهر الأورانج؛ ومن هؤلاء 660 فردًا خُصصت لهم أرض بحلول يونيو 1906.

(21) Sparks, Allister: the Mind of South Africa, the Story of the Rise and Fall of Apartheid, Mandarin, London, 1990, p. 125.

على أن المهمة العظيمة التى كرّس ميلنر نفسه لها تأخر اكتمالها بسبب خارج عن سيطرته، وهو تفشى المرض بين الخيول والماشية، بالإضافة إلى الجفاف الحاد وما تبعه من قصور للمحاصيل فى عام 1903. وبالتالى كان لابد من إعادة البناء مرة أخرى، مع ما يتطلبه ذلك من نفقات عظيمة. **انظر:**

- Tilby, A. Wyatt: Op., Cit., p. 574.

(22) Hyam, Ronald and Henshaw, Peter: the Lion and the Springbok, Britain and South Africa since the Boer War, Cambridge University Press, 2003, p. 54.

(23) كانت مشكلة العلاقات بين الأوروبيين والأفريقيين يتم التحدث عنها عادة باعتبارها "مسألة وطنية"، مع أنها مسألة أوروبية أيضا بنفس القدر. وظل الناس يتحدثون عن حل للمسألة الوطنية؛ لكن لم يكن هناك حل عاجل، ولهذا تعرضت دومًا للتعديل المستمر وإعادة هندسة العلاقات، خصوصًا فى الأمور الأساسية لشغل الأرض، والتوظيف، والتمثيل السياسى. **انظر:**

- Walker, Eric A. (General Editor): Op., Cit., p. 678.

(24) Murray, Colin: Land, Power and Class in the Thaba 'Nchu District, Orange Free State, 1884-1983, Review of African Political Economy, No. 29, 1984, p. 37.

(25) Bookwalter, Jeffrey Thomas: Land Reform and Rural Development in South Africa, the Degree of Ph. D., Department of Economics, the University of Utah, 2000, pp. 126-127.

(26) Murray, Colin: Black Mountain: Land, Class and Power in the Eastern Orange Free State, 1880s to 1980s, Smithsonian Institution Press, Washington, 1992, p. 84.

(27) Hyam, Ronald and Henshaw, Peter: the Lion and the Springbok, Britain and South Africa since the Boer War, Cambridge University Press, 2003, p. 54.

(28) Murray, Colin: Black Mountain, Op., Cit., p. 281.

(29) أحمد إبراهيم هلالى: المجتمعات الأفريقية الحضرية تحت الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا (1923–1976)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2007. ، ص 24.

(30) Walker, Eric A.: A History of South Africa, Longmans, London, 1966, p. 545.

(31) أحمد عبد الدايم محمد حسين: سياسات الأرض تجاه الأفريقيين، مرجع سابق، ص299، 304.

(32) انعقد هذا المؤتمر الاستعمارى في مدينة بليموفنتين Blomefontein، لمناقشة مسائل عديدة مثل السكك الحديدية، والجمارك، والشئون الوطنية، التى كانت ذات اهتمام مشترك لمستعمرات جنوب أفريقيا وأقاليمها، وأوصى بتعيين لجنة الشئون الوطنية.

(33) **جودفرى لاجدن:** كان رجلاً له خبرة كبيرة في الشئون الاستعمارية. فقد عمل في الترنسفال (1879–1881)، وغرب أفريقيا (1883)، وسوازيلاند (1892–1893). كان مفوضًا مقيمًا لباسوتولاند من عام 1893 إلى عام 1901، عندما دعاه ميلنر إلى الترنسفال. ويشير البعض إلى أنه كان ضعيف ثقافيًا، وغير مستقر مزاجيًا. لمزيد من التفاصيل، انظر: Nasina, Edward Muntu: Op., Cit., pp. 20-21.

(34) Ibid, p. 19.

(35) An Appendix to the Official Report of the Native Affairs Commission for 1936 (U. G. 48 of 1937): Racial Separation: A View taken in 1936, Journal of Africa Studies, Vol. 26, No. 2, 1967, p. 98.

(36) السيد فليفل: التاريخ السياسى والعنصرى، مرجع سابق، ص 346.

(37) Thomas, Karis& Carter, Gwendolen M.: Op., Cit., p. 62.

(38) Walker, Eric A. (General Editor): The Cambridge History of the British Empire, Op., Cit., p. 640.

(39) **جـون ميريمـان (1841–1926):** رئيس وزراء مستعمرة الكيب (1908–1910)، كما كان أحد أهم المشاركين في المؤتمر القومى National Convention عام 1909. **انظر:**

- Feinberg, Harvey M.: the 1913 Natives Land Act in South Africa: Politics, Race, and Segregation in the Early 20th Century, the International Journal of African Historical Studies, Vol. 26, No. 1, 1993, p. 74-75.

(40) أحمد إبراهيم هلالى: مرجع سابق، ص 24.

(41) Nasina, Edward Muntu: Op., Cit., p. 20.

(42) Racial Separation: Op., Cit., p. 99.

(43) السيد فليفل: التاريخ السياسى والعنصرى، مرجع سابق، ص 347.

(44) Nasina, Edward Muntu: Op., Cit., p.28.

(45) Kallaway, Peter: F. S. Malan: the Cape Liberal Tradition, and South African Politics, 1908-1924, the Journal of African History, Vol. 15, No. 1, 1974, p. 118.

وانظر كذلك: أحمد إبراهيم هلالى: مرجع سابق، ص 25.

(46) لم تكن سياسة التفرقة الإقليمية أو المكانية Territorial Segregation فريدة فى جنوب أفريقيا فى ذلك الوقت، فقد اتُخذت التفرقة فى الجنوب الأمريكى حول تسعينيات القرن التاسع عشر. ويبين سلّ Cell أن الصلات الأيديولوجية بين الجنوب الأمريكى وجنوب أفريقيا نشأت منذ تسعينيات القرن التاسع عشر. على أية حال، كان هناك سبب مهم ومقنع غير السبب الأيديولوجى لنمو التفكير العنصرى بين بيض جنوب أفريقيا وهو؛ تهديد طبقة الفلاحين الأفريقية المحتمل للمزارعين الأفريكانرز فى فترة إعادة بناء ما بعد الحرب. **انظر:**

Cell, John W.: the Highest Stage of White Supremacy: the Origins of Segregation in South Africa and the American South, Cambridge Universities Press, 1982, p.

(47) Thomas, Karis& Carter, Gwendolen M.: Op., Cit., p. 62.

(48) Mathew, E. L.: South African Native Land Laws, Journal of the Society of Comparative Legislation, New Series, Vol. 15, No. 1, 1915, p. 13.

ولمزيد من التفاصيل، انظر: Racial Separation: Op., Cit., P. 98.

(49) Mathew, E. L.: Op., Cit., p. 13.

(50) أحمد إبراهيم هلالى: مرجع سابق، ص 26.

(51) Jordaan, Ken: Iberian and Anglo-Saxon Racism: a study of Portuguese Angola and South Africa, Race& Class, Vol. XX, No. 4, 1979, p. 407.

(52) Racial Separation: Op., Cit., p. 99.

(53) Kallaway, Peter: Op., Cit., p. 118. ،

وانظر أيضا: أحمد عبد الدايم محمد حسين: سياسات الأرض تجاه الأفريقيين فى جنوب افريقيا، مرجع سابق، ص307.

(54) Racial Separation: Op., Cit., p. 99.

(55) Hassan, Asma: Op., Cit., p. 6.

(56) أحمد إبراهيم هلالى: مرجع سابق، ص26-27.

(57) السيد فليفل: التاريخ السياسى والعنصرى لمستعمرة رأس الرجاء الصالح، مرجع سابق، ص 357.

(58) أحمد عبد الدايم محمد حسين: سياسات الأرض تجاه الأفريقيين فى جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص307-312.

(59) السيد فليفل: التاريخ السياسى والعنصرى لمستعمرة رأس الرجاء الصالح، المرجع السابق، ص ص 357-358.

(60) Keegan, Timothy: Crisis and Catharsis in the Development of Capitalism in South African Agriculture, African Affairs, Vol. 84, No. 336, July 1985, p. 376.